Saudi Complete Domination of Aramco

Dr. Salma Adnan Alkibasi
Center for Arab Gulf Studies
University of Basrah

Abstract

Saudi Arabia occupies an advanced place in American foreign policy since 1933. This American concern is basically due to American Oil Companies when king Abdulaziz Al saud gave the concession of Saudi Oil to Standard Oil Company of California in the 29th of may 1933,which is , later, known as Aramco. since that time ,the company had the right of .drilling , production and marketing of Saudi oil .Saudi oil companies represented by Aramco was authorized to fix Saudi oil price.

With the beginning of the seventies , the kingdom regained its national fortune after long series of negotiations with Aramco . The four-years negotiations ended with giving 40% of company shares to the kingdom .Another series of negotiations extended over six years (1974-1980) to sign a final agreement concerning the company's property Which was settled to the Saudi side. But the framework of Aramco as National Saudi establishment was not settled until the beginning of 1983.

السيطرة السعودية الكاملة على شركة ارامكو

م.د. سلمى عدنان محمد
مركز دراسات الخليج العربي– جامعة البصرة

الملخص :

تحتل المملكة العربية السعودية مركزا متقدما في اولويات السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1933م ، وهذا الاهتمام الامريكي بالمملكة العربية السعودية جاء اساسا بدافع من الشركات النفطية الامريكية ، عندما منح الملك عبدالعزيز ال سعود امتياز النفط في السعودية الى شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا في التاسع والعشرين من ايار عام 1933م والتي سميت فيما بعد بشركة ارامكو.

ومنذ ذلك التاريخ حصلت تلك الشركة بموجب هذا الامتياز على حق التنقيب والحفر وانتاج وتسويق النفط السعودي ، و كانت الشركات النفطية في المملكة العربية السعودية المتمثلة بشركة ارامكو هي المسيطرة على تحديد اسعار النفط السعودي.

الا انه في بداية السبعينات ظهرت فكرة منح حكومات البلدان المنتجة للنفط حق المشاركة في الامتيازات الأجنبية على أراضيها .لقد استعادت المملكة ثروتها النفطية بعد ان دخلت في مفاوضات طويلة مع شركة ارامكو بهدف التوصل إلى حل نهائي لتملك الشركة ، استمرت أربع سنوات حتى حصلت على 40% من اسهم الشركة، ثم عادت لتعقد سلسلة أخرى من الاجتماعات والمفاوضات استمرت لمدة 6 سنوات (1974–1980) لتوقيع اتفاق نهائي لتملك الشركة بأثر رجعي يعود إلى كانون الثاني (يناير) 1976 ، بعد ان وضعت الشركة شروطا صعبة وباهظة الثمن لتكفل مصالحها المستقبلية ، الا ان هيكل ارامكو كمنشأة وطنية سعودية لم يكن قد تقرر حتى بداية عام 1983 .

السيطرة السعودية الكاملة على شركة ارامكو

الجذور التاريخية لنشوء شركة ارامكو :

يعود تأريخ شركة الزيت العربية الامريكية إلى ما يزيد على (66) عاماً، بالتحديد إلى التاسع والعشرين من آيار عام 1933م، أي بعد أقل من عام واحد من اعلان توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود، اذ وقعت حكومة المملكة العربية السعودية وشركة ستاندارد اويل اوف كليفورنيا (Standard Oil of California) سوكال انذاك (Socal)، اتفاقية امتياز للتنقيب عن النفط واستخراجه وتصنيعه ونقله[1]. وابرمت هذه الاتفاقية بالمرسوم الملكي المرقم 1335، الصادر في السابع من تموز عام 1933م[2]، وسرى مفعولها منذ الرابع عشر من تموز من العام نفسه، وسمي هذا الامتياز "بالامتياز العربي السعودي"[3]. ومن خلال دراسة لشروط هذا الامتياز يتضح انها بمجملها كانت لصالح الشركة الامريكية.

لقد حصلت الشركة الامريكية بموجب هذا الامتياز على حق التنقيب في مساحة قدرت بـ(360) ألف ميل مربع بالاضافة إلى حق الافضلية في الحصول على الامتيازات النفطيةفي المنطقة المحايدة الكويتية – السعودية [4].ان الجديد في هذه الاتفاقية هو البند التاسع الذي يقضي بأن تعيد الشركة إلى الحكومة السعودية خلال 90 يوماً بعد الحفر، ذلك الجزء من المنطقة التي ترى الشركة انها لن تستخدمه في المستقبل، وينص البند (23) "على الاستخدام الاوسع قدر الامكان للمواطنين السعوديين في منشآت الشركة"، وتلتزم الشركة بموجب البند (36) بعدم التدخل

---

[1] . للمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقية انظر:- محمد لبيب شقير و د. صاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، جـ1، ط2، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1969 ص 20 وما بعدها؛ س.هندرسون، ماذا بعد الملك فهد، دار الحرية، 2000م، ص 11، او على موقع الانترنت www.alhramain.com/text/kotob/82/txt/5.htm ؛ د.احمد الصبا ب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، المملكة العربية السعودية، دار عكاظ، للطباعة والنشر، جدة، 1979، ص135

[2]. خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج2، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1985، ص 696 وما بعدها؛ جان جاك بيربي، جزيرة العرب، تعريب: نجدة هاجر وسعيد الغزا، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960، ص 144؛ طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه 1928-1939، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص ص 170-171.

[3] خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص 696.

[4] للمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقية انظر:-شقير و د . صاحب ذهب ، المصدر السابق ، ص 20 وما بعدها ..

في الشؤون الأدارية والسياسية والدينية للسعودية[1]. ومن جانب آخر، فأنه بموجب هذه الاتفاقية، رفضت الشركة ان تخضع لانظمة الحكومة السعوديةالمتعلقة بدفع ضريبة الدخل على ارباح النفط الذي تبيعه الشركة بعد تصفيته في صيدا[2].

وفي عام 1936، وبعد ان تزايد انتاج الشركة ، وأصبح وضعها في منطقة الشرق الأوسط وجزر الهند الشرقية يتطلبان توسعاً في نواحي تسويق النفط[3]، أسست هذه الشركة، شركة تابعة لها وهي، كاليفورنيا أربيان ستاندارد أويل كومباني (California)(Arabian Standard Oil Company) كاسكوك (Casoc)، التي سلمت في ذلك العام 50% من أسهمها الى شركة امريكية ضخمة هي تكساس اويل كومباني (Texas Oil Company) المعروفة اليوم باسم تكساكو (Texaco)[4] .

وفي آذار عام 1938م اكتشف النفط بكميات تجارية في حقل الدمام[5]، وفي ايلول من العام نفسه جرت تعبئة اول شحنة من النفط الخام على ناقلة نفط إلى مصفاة البحرين[6] وعلى اثر اكتشاف النفط، سعت شركة ستاندارد اويل اوف كليفورنيا إلى التفاوض مع الحكومة السعودية من اجل توسعة الامتياز فجاءت الاتفاقية الملحقة في عام 1939م، التي الحقت بالاتفاقية الاولى، وصدر مرسوم ملكي في 1939/7/2م باقرارها[7]، ونشرت في الجريدة الرسمية في 1939/7/24م[8]. وبهذا الامتياز وسعت المنطقة الخاضعة للامتياز، بحيث شملت مناطق جديدة بمقدار (180) ألف ميل مربع، وبذلك أصبحت مساحة الأرض الكلية التي شملها الامتياز (440) ألف ميل مربع، وضمت إليها المنطقة المحايدة السعودية– الكويتية والسعودية– العراقية[9]. وتعد الزيادة تحقيقاً لمصالح الشركات الاحتكارية دون النظر إلى المصالح الوطنية.

---

[1] ا.ي. باكوفليف، السعودية والغرب، ط1، الحقيقة برس، 1991، ص 10.

[2] ناصر السعيد، حقائق عن القهر السعودي، ط1، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1988 او على موقع الانترنت www.alhramain.com/text/kotob/20/txt/13/2.htm

3-فهد مسعود الحمود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص37؛ الصباب، المصدر السابق، ص ص 229-230.

[4] بوندرافسكي، سياستان ازاء العالم العربي، ترجمة: خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، طبع في الاتحاد السوفيتي، 1975، ص250.

[5] الصباب، المصدر السابق، ص ص 231-232.

[6] الحمود، المصدر السابق، ص ص 37-38.

[7] للمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقية انظر:- شقير ود.صاحب ذهب، المصدر السابق، ص 69 وما بعدها.

[8] الحمود، المصدر السابق، ص 38.

[9] د. عبد الرحمن منيف، مبدأ المشاركة وتأميم البترول العربي، مؤسسة 14 اكتوبر، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، عدن، 1973، ص 45؛ احمد عسه ، معجزة فوق الرما ل، ط2 ، لبنان ، 1966 ص 206

وفي عام 1944م، غيرت الشركة اسمها إلى شركة الزيت العربية الأمريكية Arabian (American Oil Company) (ارامكو) (ARAMCO)، التي اتخذت من نيويورك مركزاً لها حتى طلبت الحكومة السعودية نقله إلى ظهران عام 1952م[1].

وحتى نهاية عام 1945م كانت ارامكو قد اكتشفت اربعة حقول هي (الدمام) في آذار عام 1938م و (ابو حدرية) آذار عام 1940م، (ابقيق) كانون أول عام 1940م، و(القطيف) نيسان عام 1945م[2].

وفي الثاني عشر من آذار عام 1947م، انضمت شركتان امريكيتان من شركات الزيت الامريكية الكبرى إلى سوكال وتكساكسو وهما ستاندارد اويل اوف نيوجرسي (Standard Oil of New jersey) اكسون حالياً (Exon)، وسكوني فاكوم(Socong vacumm) (موبيل اويل (Mobile Oil))وأصبحت حصة كل من سوكال وستاندارد اويل اوف نيوجرسي وتكساكو 30٪، وحصة سكوني فاكوم 10٪[3]. ولقد أوضح رئيس شركة "تكساكو" ان السبب وراء ضم شركات امريكية جديدة قائلاً: " بأن ابن سعود كان مهتماً بزيادة المدفوعات، في حين ان امكانيات شركتي ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا وتكساكو، لم تكن تسمح بتسويق كل تلك الكمية من النفط التي تستطيعان استخراجها"[4]. فيما يرى باحث آخر أن السبب، كان من اجل وجود اسواق كبيرة لتصريف النفط ورؤوس اموال ضخمة لاستثمار احتياطي السعودية على الوجه الافضل[5]. فأتخذت فأتخذت تلك الاجراءات لضم تلك الشركات.

وفي حزيران عام 1948م اكتشف حقل الغوار. وفي نهاية 1949م اكتشف حقل الفاضلي وبهذه الاكتشافات وصلت الحقول السعودية المكتشفة إلى ستة حقول، ولكن الانتاج كان من الناحية العملية فقط في حقول الدمام وابقيق والقطيف[6].

---

[1] د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي- دراسة لتأريخ الامارات العربية 1914-1945، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص ص481-482؛ الصباب، المصدر السابق، ص 233؛ باكوفليف، المصدر السابق، ص4؛ بوندرافسكي، المصدر السابق، ص 250.

[2] الصباب، المصدر السابق، ص 233.

[3] جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الاوسط، تعريب: نجدة هاجر وابراهيم عبد الستار، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت، 1961 ص25؛خلود خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي منذ عام 1975، اطروحة ماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1983، ص29؛ عسه، المصدر السابق، ص ص 279-280.

[4] باكوفليف، المصدر السابق، ص4.

[5] الصباب، المصدر السابق، ص 230.

[6] المصدر نفسه، ص 233.

مبدأ مناصفة الأرباح مع شركة أرامكو:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لأرتفاع أرباح شركة أرامكو، وبعد أن بدأ انتاجها يزداد من مليون طن إلى حوالي ثلاثة وعشرين مليون طن في نهاية عام 1949م، مما جعل الشركات المساهمة في الارامكو، تسجل ارباحاً خيالية، في حين كانت شركة ارامكو تدفع للحكومة السعودية 4 شلنات ذهبية عن كل طن تنتجه من النفط أو تبيعه[1]، في الوقت الذي كانت شركة اخرى وهي جيتي اويل (Getty Oil) تدفع للسعودية (65) سنتاً عن كل برميل من النفط. ان تلك الاوضاع دفعت إلى أن تطالب الحكومة السعودية، زيادة الريع ومناصفة الارباح[2]. فقدمت السعودية حججها في عام 1950م بضرورة تعديل بنود عقد الشركة المبرم معها والتوصل إلى توقيع ما يعرف " بأتفاق المناصفة 50٪ لكل طرف في ظل الاتفاقية الرئيسية.

وكان من بين أهم الحجج، أن هذا الامر – مبدأ مناصفة الأرباح– قد توصلت اليه فنزويلا مع الشركات العاملة في أراضيها[3]. كما أن تكاليف الانتاج في المملكة العربية السعودية أقل بكثير من انتاج أي نفط في العالم. وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة السعودية تتقاضى ريعاً قدره (21) سنتا عن البرميل الواحد. أي ما يعادل خمس الدولار، كان سعر هذا البرميل في الاسواق العالمية 2,23دولار[4]. ومع ذلك، ففي بادئ الامر، ترددت شركة الارامكو في قبول طلب الحكومة الحكومة السعودية، إلا أن ثمة ضغوط مارستها الحكومة السعودية على ارامكو ، مما اجبرها على التسليم بمطالب الحكومة السعودية[5].

ويذكر باحث آخر، أن ثمة ضغوط اخرى مارستها الادارة الامريكية على ادارة شركة أرامكو لإتمام هذا الأتفاق، فقد كانت الادارة الأمريكية قلقة من اتجاه الحكومة السعودية إلى التطرف إذا لم تستجب أرامكو لمطالبها خاصة مع تلك الأجواء المعادية لأمريكا والمطالبة بالتأميم للثروات الوطنية التي بدأت تظهر مع شروع الحملات الانتخابية للبرلمان الايراني، هذا اضافة إلى ضغوط خارجية كانت توجهها الشركات العالمية التي حاولت ان تحصل على أمتيازات نفطية خارج منطقة الأمتياز، بدلاً من انفراد الأرامكو لوحدها بالحصول على الأمتيازات، من خلال تقديمها طلبات إلى الحكومة السعودية بعضها تطالب بالحصول على امتيازات خارج مناطق امتياز

---

[1] عسه، المصدر السابق ، ص ص 212-213؛ الحمود، المصدر السابق، ص 46.

[2] د. عبد الله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، ط1، الرياض، 1986، ص410.

[3] للمزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق في فنزويلا انظر: انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: د. أسعد رزوق، ط1، معهد الانماء العربي، فرع لبنان، بيروت، 1976، ص ص159-161.

[4] عسه، المصدر السابق، ص 213.

[5] القباع، المصدر السابق، ص 410.

الأرامكو، واخرى تحث الحكومة السعودية على تقليص أمتياز ارامكو، ومع ذلك فأن تلك المحاولات قد باءت بالفشل[1].

وبعد مفاوضات مستمرة بين الحكومة السعودية وشركة ارامكو، وعقد العديد من المشاورات، تم التوصل إلى إتفاق بدفع شركة أرامكو ضريبة على صافي ارباحها للحكومة السعودية وذلك في الثلاثين من كانون الأول عام 1950م[2].

لقد كان عام 1950م بداية مرحلة مهمة من مراحل العلاقة بين الشركة والحكومة السعودية إذ أنها فرضت لأول مرة ضرائب على دخل الشركات والأفراد وفقاً للمرسوم الملكي المرقم 7634/28/2/17 وذلك بفرض ضرائب على الشركات العاملة لأنتاج النفط وكان يضاف إلى ذلك كافة الضرائب والريع والايجارات والرسوم وأي مبالغ اخرى. وقد دفعت للحكومة 50% من صافي دخل الشركة المنتجة وهو ما عرف بمبدأ مناصفة الأرباح وكانت فاتحة عهد جديدة لقاعدة جديدة في اتفاقيات النفط في المنطقة بشكل عام[3].

وقد نتج عن تنفيذ مبدأ مناصفة الأرباح اجراء بعض التغييرات على الامتياز الأصلي، فمن ناحية، وجدت الحكومة السعودية أن الربح يتوقف في النهاية على الأسعار التي يباع فيها النفط في الأسواق العالمية، كما يتوقف على تحديد السعر في مكان التسليم، أي في موانيء الخليج العربي أو في نهاية خط الأنابيب الممتدة من الظهران إلى صيدا. كما لاحظت الحكومة السعودية أن نفس النفط يباع في نفس المكان بأكثر من سعر إلى مشترين مختلفين، كما أن شركة أرامكو تعطي خصماً على السعر العام بين 5 و10 % إلى شركاتها الأصلية، مما جعل الحكومة السعودية تعارض إعطاء هذا الخصم الذي يضر بمبدأ مناصفة الأرباح. وبعد مباحثات مستفيضة بين الطرفين توصلت الحكومة السعودية إلى حمل شركة أرامكو على إلغاء هذا الخصم إعتباراً من عام 1953[4].

وجاء تعديل آخر على الامتياز الأصلي، اذ اعطى الحق للمملكة العربية السعودية بتعيين مدراء في الشركة. وفي عام 1952م جاء تعديل آخر ليقر حق المملكة العربية السعودية أن يكون لها عضوان في مجلس إدارة الشركة[5].

---

[1] عبد اللطيف عامري، دخان الريالات، منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، 1982، ص ص1-2 أو على موقع الأنترنت www.alhramain.com/text/kotob/90/txt/3.htm

[2] ألكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة : خيري الضامن وجلال الماشطة ، دار التقدم ، طبع في الاتحاد السوفيتي ، 1986 ، ص 405؛ عسه، المصدر السابق، ص 213 وللمزيد من التفاصيل عن تلك الأتفاقية انظر:- الحمود، المصدر السابق، ص 46.

[3] الصباب، المصدر السابق، ص 233.

[4] عسه، المصدر السابق، ص 217-218.

[5] المصدر نفسه، ص 218.

وكان تنظيم برنامج تقوم به شركة أرامكو لتتخلى بموجبه بالتدريج عن مناطق امتيازها، تعديل اخير في الأمتياز الأصلي الذي عقدته مع الحكومة السعودية . ففي عام 1963م تخلت الأرامكو عن مساحة تقدر بـ237،000 ميل مربع[1]. من هذا يتضح دور المملكة العربية السعودية الواضح في تعديل الشروط التقليدية لأمتيازات النفط.

أما في عام 1964م فقد كان هناك تحولاً محدوداً في العلاقة بين شركة أرامكو والحكومة السعودية، اذ أن توزيع المنتجات النفطية في المنطقة الغربية وتسويقها كانت من مهام شركة أرامكو ولكن صدور المرسوم الملكي المرقم (10) بتأريخ نيسان عام1964م، قد الحق مهام تسويق مختلف أنواع المنتجات النفطية لشركة المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين)[*] وقد تم انتقال ادارة وتسويق تلك المنتجات داخلياً بين المؤسستين. وفي الأول من تموز عام 1968م تم التوصل إلى اتفاقية شراء مستودعات المنتجات النفطية في كل من الرياض والخرج والهفوف، اضافة إلى مرافق تزويد الطائرات بالوقود في كل من مطارات الرياض والظهران[2].

خطوات المملكة العربية السعودية نحو المشاركة لتملك شركة أرامكو:

لقد كان لنكسة حزيران 1967م ومحاولة استخدام النفط سلاحا في المعركة ، أثر في دفع فكرة تملك الشركات الغربية العاملة في المنطقة، وظهر تيار قوي يطالب بتأميم تلك الشركات، وكان الأتجاه العام يتمثل في وجهتي نظر متعارضتين، اذ يرى البعض امكانية التأميم ويرى الأخرون أن تجربة مصدق تجعل من تفكير بالتأميم محكوما بالفشل ، ولكن ضغط الرأي العام والمزاج الشعبي الواسع دفع منظمة اوبك (OPEC) لمناقشة تلك التوجهات، وكان هناك تيار قوي للمطالبة بتملك الشركات يعارضه من يحاول الوقوف امام هذا التوجه في الاقل بالتقليل من فكرة التأميم إلى فكرة جديدة هي ما عرف بالمشاركة.

كانت المملكة العربية السعودية ترى أن التأميم المفاجيء يشكل خطراً كبيراً على مصالحها، وترى انها لا تزال بحاجة على الابقاء على الجهاز المنظم لتلك الشركات، وكان ممثل هذا الاتجاه وزير البترول والثروة المعدنية السعودية الشيخ أحمد زكي اليماني، فيما كان سلفه الشيخ عبد الله الطريقي[*] يرى أمكانية نجاح التأميم ويدافع عن ذلك الراي بضراوة، بينما يرى اليماني أن

1 عسه ، المصدر السابق، ص 223.

***انشئت حكومة المملكة العربية السعودية بترومين في 30 نوفمبر (تشرين الثاني)1962 ونفط بترومين هذا اختصار لكلمتي البترول ,petrolua والمعادن Minerals والكلمتان تشكلان الخطوط الاساسية لنشاط المؤسسة.انظر : الصباب ،المصدر السابق ،ص280.**

2- عسه ، المصدر السابق ، ص 280

منتجي النفط عليهم شق طريقهم تدريجياً إلى النظام العالمي النفطي المعقد دون تخريبه ويتم ذلك عن طريق تملك حصة من النفط للشركات الوطنية النفطية مثل شركة بترومين السعودية أو شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة النفط الإيرانية[1].

كان اليماني معنياً باظهار اهتماماته بشكل ما بأي اطار للمشاركة طيلة سنوات متعددة، لكنه لم يكن يستطيع الافصاح عن ذلك حتى منتصف عام 1968م وكان الشعور العام ان يصار إلى اثارة صيغة ما لمسألة النفط وتملكه وبخاصة أن بعض الشركات الحديثة العهد بنفط المنطقة كانت تعمل في اطار ما عرف بالمشاركة. وقد حذر اليماني الشركات الكبرى:**من ان " حرب حزيران ، بردود فعلها السيكولوجية كلها، قد جعلت من الأساسي بكل ما في الكلمة من معنى، ان تحذو الشركات الكبرى حذو الحكومات اذا كانت ترغب في الاستمرار بعملياتها بشكل سلمي في هذه المنطقة، وان المشاركة مع الحكومات المضيفة تعتبر امراً حيوياً وان اي تأخير سوف تدفع ثمنه شركات البترول المعنية**"[2].

ونتيجة لهذا التوجه ولمواجهة ضغوط التأميم ارتأت اوبك OPEC أن تصدر قراراً ينص على أن "حكومة الدولة المنتجة للنفط بإمكانها أن تحصل على نسبة معقولة من المشاركة"[3]. وبقيت النسبة المعقولة رقما عائماً لم يستطيع اعضاء اوبك التوصل إلى تحديده ولم تكن كلمة نسبة معقولة الإ كلمة عائمة.

ففي آذار عام 1969م وصف اليماني مبدأ المشاركة بأنها:" **تحدث رابطة لا يمكن فصمها شبيه بالزواج الكاثوليكي**"، وفي الوقت نفسه أوضح أن "**المشاركة سوف تغدو لصالح شركات البترول**". "**أنها سوف تنقذها من التأميم**"[4].

وفي حزيران عام 1971 ظهرت فكرة اكثر تطوراً في المؤتمر الخامس عشر للاوبك وذلك بأن يكون الموقف من الاحتكارات النفطية كما يلي: منح حكومات البلدان المنتجة للنفط حق المشاركة في الامتيازات النفطية على اراضيها[5]. وقد كان هذا دفعاً جديداً لفكرة المشاركة ولزيادة الضغوط على الشركات الاحتكارية، وفي المؤتمر نفسه نجح أحمد زكي اليماني في إقناع الأعضاء الآخرين أن تتحدد مطالبهم للمشاركة بنسبة 20% فقط في عمليات الشركات وتزداد تدريجياً إلى

(*)ولد الشيخ محمد عبدالله الطريقي في عام 1925 ، انهى دراسته في ولاية تكساس في الولايات المتحدة ، عين عام 1945م مديرا عاما لادارة المصادر النفطية والمعدنية ومن مركزه هذا بدأت مساعيه لوضع الثروات النفطية لبلاده تحت السيطرة الوطنية . ينظر : باكوفليف ، المصدر السابق ، ص 49 .

[1] سامبسون، المصدر السابق، ص 336.

[2] سامبسون ، المصدرالسابق، ص 337.

[3] المصدر نفسه ،ص337

[4] المصدر نفسه، ص ص337 -338.

[5] الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية،ط1، دار الف باء، ، بيروت، 1984 ،ص 26 .

51% وتدفع قيمة الموجودات حسب القيمة الدفترية[1]. وتم الاتفاق فيما بعد أن يتولى اليماني مسؤولية التفاوض نيابة عن دول الخليج العربي.

ازدادت المشاعر الوطنية ضد شركات النفط الغربية اثر التطورات التي شهدتها العلاقات بين بعض تلك الشركات وحكومات دول عربية منتجة للنفط فقد توصلت الجزائر إلى أتفاق مع شركة جيتي الأمريكية نص على حصول الأولى على 51% من حقوق الامتياز كما وقعت إتفاقية مشاركة بتأريخ 1971/6/30م مع شركة البترول الفرنسية (ايراب) في 1971/12/15م، كما أن ليبيا أعلنت تأميم موجودات شركة النفط البريطانية (B.P.C.) في 1971/12/7م وأعلن العراق تأميم شركة نفط العراق (IBC) في 1972/6/1م[2].

واجهت الحكومة السعودية موقفاً صعباً جداً، كما واجهت أرامكو الموقف ذاته أيضا وبدأت مسألة مبدأ المشاركة تجد صدى ضعيفاً مع إنتشار مبدأ التأميم حتى أن الموقف السعودي بدا وكأنه دفاع عن الأحتكارات النفطية محاولاً إيجاد بديل للتأميم[3].

وفي كانون الثاني عام 1972م بدأت المفاوضات في جنيف بين الشركات النفطية الاحتكارية وبين اللجنة التي ضمت ممثلين عن كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وأبو ظبي وقطر، وترأست المملكة العربية السعودية هذا الوفد[4]. وكان الهدف من تلك المفاوضات "محاولة تنظيم العلاقة بين البلدان المنتجة والشركات الاحتكارية وإيجاد بديل عن التأميم"[5]. وكان امام الدول المصدرة للنفط ثلاث سبل لتغيير اتفاقيات الامتياز وهي اما التأميم الشامل أو تقليص فترة الامتياز أو تعديل الاتفاقية القائمة بأن يضاف إليها مبدأ الاسهام الجزئي الذي يؤدي إلى التملك التام. وما كان أمام السعودية إلا الأختيار الثالث[6].

وفي مفاوضات الحكومة السعودية مع شركة أرامكو طالبت الحكومة السعودية أن تحصل على 25% من أسهم الشركة ثم يتم رفع حصتها فيما بعد إلى 51%. وقد عرضت الشركة موافقتها على المشاركة المتكافئة في الامتيازات الجديدة وفي إستثمارات الحقول المكتشفة حديثاً، ورفضت بشكل حاد أن تمس سيطرتها على منابع النفط القديمة. وكانت الحكومة السعودية على استعداد لدفع تعويضات عن ما يجري تأميمه وفقاً لقيمته الدفترية. أما الشركات فكانت ترى أن التعويضات

---

[1] سامبسون، المصدر السابق، ص 338.والقيمة الدفترية تعني : قيمة السلعة عند شرائها وتسجيلها بنفس التاريخ والسنة.

[2] المصدر نفسه، ص 339.

[3] د. عباس جبار الشرع، السياسة النفطية السعودية والمصالح الأمريكية الغربية، مجلة الخليج العربي، العدد (1)، المجلد (24)، السنة العشرون، مركز دراسات الخليج العربي- جامعة البصرة 1992،ص 80.

[4] بريماكوف، المصدر السابق، ص 26.

[5] المصدر نفسه.

[6] المصدر نفسه.

[6] فاسيليف، المصدر السابق، ص 489.

يجب أن تكون عن القيمة الفعلية لتلك الحقول في ذلك الوقت. أن هذا الموقف السعودي رغم إعتداله لم يحظ بأي قبول من قبل الشركات المفاوضة[1] .

وإستمرت المفاوضات بين الطرفين حتى توصلا في آذار عام 1972م إلى بعض من التقدم، إذ اعلنت الشركات موافقتها على مشاركة البلدان المنتجة في إمتيازاتها بنسبة 20%، إلا أن منظمة الأوبك بقيت مصرة على 25%. وقد دامت المفاوضات حتى كانون الأول عام 1972م، حيث اضطرت الشركات أن توافق على الشروط الأساسية التي وضعت من قبل وزير النفط السعودي. وقد تم توقيع الإتفاقية في الرياض مع نهاية عام 1972م[2] والتي أصبحت سارية المفعول إعتباراً من الأول من كانون الثاني عام 1973م[3]. وقد تضمن الاتفاق الذي وافقت عليه الشركات وحكومات كل من المملكة العربية السعودية والكويت وأبو ظبي ما يلي:

أولاً: على الشركات بيع حكومات البلدان المنتجة نسبة 25% من إمتيازاتها.

ثانياً: إن 25% من النفط المستخرج من الأراضي التي تشملها الأمتيازات ينبغي أن يسلم لشركات النفط الوطنية.

ثالثاً: إن هذا النفط يتوزع على الشكل التالي: نسبة 10% منه تبيعه الشركات الوطنية بنفسها وبالسعر الذي تراه في السوق الحرة أما 90% المتبقية فيتم بيعه وفق اتفاقيات طويلة الأمد مع الشركات صاحبة الأمتياز وبسعر يقل عن سعره الأساسي بعض الشيء[4].

رابعاً: إن نسبة 25% سوف تزداد إلى 51% عام 1982[5].

والجدول التالي يوضح الأتفاقية السعودية مع شركة أرامكو[6]

تأريخ ابتداء المشاركة	الزيادة المئوية	الحصة الكلية المئوية
1973/1/1	٪25	٪25
1978/1/1	٪5	٪30
1979/1/1	٪5	٪35
1980/1/1	٪5	٪40
1982/1/1	٪6	٪51

[1] بريماكوف، المصدر السابق ، ص ص 26- 27.والقيمة الفعلية : هي القيمة السعرية كما هي موجودة في السوق بعد مرور مدة غير محددة من شراء السلعة .

[2] سامبسون، المصدر السابق، ص 344.

[3] فاسيليف، المصدر السابق، ص 489.

[4] بريماكوف، الصدر السابق ص 27.

[5] سامبسون، المصدر السابق، ص 344.

[6] فهد القحطاني،اليماني وال سعود ، ط1 ، دار الصفا ، لندن ، 1988، ص 6.

ويلاحظ من الاتفاق أن الدول المنتجة لم تحصل إلا على نسبة 2،5٪ من نفطها الذي يشكل نسبة 10٪ من نسبة 25٪ من المشاركة والباقي هو في عهدة الشركات رغم ما أعلن من أنه إتفاق يعد تأريخياً في تملك تلك الدول نسبة الربع من العمليات النفطية.

وتجدر الأشارة إلى إن اتفاق المشاركة لا يشمل التسويق وإنما يقتصر على العمليات الإنتاجية فقط، إذ أن هذه الشركات ترى ، وحسب رأي مدير رويال داتش- شيل وهي إحدى الشركات المشاركة بالاتفاق:

" **إن المشاركة ممكنة فقط في مجال إنتاج النفط وليس في كل سلسلة العمليات فالاسواق هي ما كونته الشركات العالمية بجهود كبيرة ونفقات طائلة ويجب أن لا ينتظر منا أحد أن نقدم أسواقنا على طبق لأي كان مهما كانت الضغوطات...**"[1].

وأوضحت الشركات الإحتكارية رأيها في مبدأ المشاركة وقبولها به وهي مرغمة ، إذ أن متحدثاً بإسمها وصف هذا الإتفاق بأنه مرحلة تأريخية وحتى ما قبل سنتين أو سنة واحدة، لم يكن أحد يتصور أن هذه الشركات ستعطي أغلبية الحصص للدول المنتجة للنفط، ولكن هذه كانت نهاية محتمة لا مفر منها"[2].

ويضيف المتحدث بإسم الشركات قائلاً:

" **إن هذه المشاركة تعتبر ضرورة سياسية لدول الخليج، فالرأي العام العربي حساس للغاية لكل ما يحدث في دول الشرق الاوسط الاخرى.. فبعد عمليات التأميم المدوية التي جرت في الجزائر وليبيا والعراق ، وجدت دول الخليج العربي نفسها مجبرة على انتزاع المكاسب من شركات النفط.. ولكن شركات النفط تعتبر الاتفاق مفيداً لها أيضاً.. صحيح انه يفقدها بعض سلطاتها، ولكنه في الوقت نفسه يؤكد دورها كوسيط ضروري للاقتصاد البترولي العالمي، كما ان الشركات كانت تخشى- أن هي لم توافق على مبدأ المشاركة- إن تؤمم مصالحها في بعض اقطار الخليج**"[3].

وكان على الملك فيصل (1964-1975) ان يدافع عما سعت اليه سياسة المملكة فقد قال ان زيادة أسعار النفط لم تدع ضرورة لقيام الدول النفطية بتأميم الامتيازات المتبقية، اذ أن الشعوب حصلت أخيراً على حقوقها وتوصلت إلى أسعار ثابتة، وأضاف أن انجاز عملية التأميم غير ممكنة

[1] باكوفليف، المصدر السابق ، ص 49 .
[2] القحطاني، المصدر السابق ص ص 5-6.
[3] المصدر نفسه.

مادام العرب غير قادرين على أخذ كل عمليات الشركة بأيديهم، وهذا لن يحدث قبل نهاية السبعينات[1].

مع كل ما تقدم، استمرت المفاوضات بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو وفي عام 1974م، أعلنت شركة أرامكو عن موافقتها على زيادة حصة الحكومة السعودية في أسهم الشركة ألى 60%[2].

وفي آيار عام 1975 قال الشيخ أحمد زكي اليماني أن المملكة تمتلك 60% من عمليات الانتاج التي تقوم بها أرامكو لكنها في الوقت نفسه لا تمتلك أسهم أرامكو ذاتها أي أن ارامكو هي شريك بنسبة 40% من عمليات الانتاج مع احتفاظها بكيانها المستقل. وقد برر اليماني عدم تملك اسهم أرامكو بعدم الرغبة في تملك جميع موجودات الشركة والتي تتضمن ممتلكات وإستثمارات غير مجدية اقتصاديا كخط التابلاين [3].

وبعد أيام من حديثه هذا قال اليماني:

" **إن المفاوضات بين حكومته وشركة أرامكو حول التعويضات التي ستدفع للشركة بعد تملكها أشرفت على الأنتهاء وأن إتفاقاً بهذا الشأن كان من المفروض توقيعه منذ بعض الوقت لكنه تأجل لظروف لا علاقة لها بالمفاوضات**"[4].

وفي تموز عام 1975م جرت مفاوضات في جنيف بين الجانب السعودي وشركة أرامكو، إلا أن تلك المفاوضات لم تؤدي إلى نتيجة. وفي تشرين الأول من العام نفسه، التقى الشيخ اليماني مع ممثلين عن أرامكو في لوزان. لقد أعلنت السعودية أكثر من مرة أن عام 1975م سيكون عام تملك أرامكو ولكن حتى نهاية ذلك العام لم يتوصل الطرفان إلى أية نتيجة تذكر[5].

وفي كانون الثاني عام 1976م تم التوقيع على أتفاقية جديدة بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو، وكان أبرز ما كان في ذلك الأتفاق هو أنه يؤكد على الإعداد لترتيبات مرحلية يتم بمقتضاها الانتقال تدريجياً من مرحلة التملك لأرامكو إلى الأنتقال لتملك وسيطرة المملكة العربية السعودية على مرافق الإنتاج وحقول النفط بنسبة 100%[6].

---

[1] باكوفليف، المصدر السابق ، ص 61 .

[2] ا.ي.باكوفليف، مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين العربية السعودية والغرب ، في كتاب : الدولارات النفطية ، تأليف: مجموعة من الباحثين السوفييت ، نقله الى العربية : هشام الدجاني ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت ، 1978.

[3] صوت الطليعة، العدد 10، السنة الثالثة، تموز 1975، ص98.

[4] المصدر نفسه، ص 97.

[5] صوت الطليعة، العدد 12، السنة الثالثة، نيسان 1976، ص 91.

[6] الصباب، المصدر السابق، ص 240.

ومع أن الإتفاقية لم تنشر بصورة رسمية، إلا أنه أعلن عن بعض جوانب تلك الإتفاقية حيث تضمنت ما يلي:

1-تقوم الشركات المالكة لأرامكو بشراء النفط السعودي وفقاً للسعر الرسمي الذي تحدده الحكومة السعودية وتعطى حسومات لتلك الشركات.

2-تقوم الحكومة السعودية بدفع رسوم خدمات للشركات المذكورة لقاء قيامها بتلك العمليات وهي (15) سنتاً للبرميل كرسوم تشغيل أساسية و(6) سنتات للبرميل كرسوم تنقيب ويتم إحتساب هذه الرسوم على أساس القيمة الدفترية الصافية. وتبلغ رسوم الخدمات التشغيلية بين (10-23) سنتاً للبرميل. وقد تم التأكيد على أن إتفاقية التشغيل هذه سيسري مفعولها حتى عام 1999م وهو تأريخ إنتهاء مدة الإمتياز المعلن للشركات[1].

وفي السابع من آذار عام 1976م أصدرت شركة أرامكو بياناً تقول فيه:

" **تؤكد شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) أن هناك إجتماعاً في الوقت الحاضر في مدينة بنما ستي بولاية فلوريدا، ويعقد هذا الإجتماع عقب سلسلة من المناقشات.. ويغطي الإجتماع عدداً من الموضوعات بما في ذلك نقل السيطرة من الشركة ومن بين هذه الموضوعات قيمة التعويض التي ستدفعها الحكومة السعودية وحجم البترول الذي ستضمن الشركات الحصول عليه بعد تملك السعودية للشركة** "[2].

وفي الثالث عشر من الشهر نفسه، أصدرت شركة أرامكو بياناً أعلنت فيه توصلها إلى إتفاق مع الحكومة السعودية حول المسائل الرئيسة. وقد تضمن الاتفاق تحديد الاشتراطات الخاصة بنقل ملكية الشركة إلى العربية السعودية. وقد تم الاتفاق على عقد إتفاقات فنية جديدة للاعداد للقاء النهائي ووضع تفاصيل الاتفاق. ويدور الإتفاق بشكل رئيسي حول التنازل عما تبقى من نسبة تملك الشركة 40%، علماً بأن أية تفاصيل لم تنشر حول الإتفاق[3].

وفي أواخر نيسان عام 1976م صرح وكيل وزارة النفط السعودية السيد عبد العزيز التركي أن المفاوضات على وشك الإنتهاء لتحقيق التملك الكامل للحكومة السعودية[4].

وفي منتصف آيار عام 1976م قال اليماني أن المملكة العربية السعودية ستعقد إتفاقية التملك الكاملة لأرامكو، وان الإتفاق سيكون بأثر رجعي إعتباراً من كانون الثاني عام1976م، وأن

---

[1] المصدر نفسه. الصباب ، المصدر السابق ، ص24 .
[2] صوت الطليعة، العدد (12)، السنة الثالثة ، نيسان ، 1976، ص 92.
[3] صوت الطليعة، العدد (13-14)، السنة الرابعة، تشرين الثاني 1976، ص 156.
[4] صوت الطليعة ،العدد(13-14)،المصدر السابق، ص 155.

تلك الإتفاقية ستتناول أسعار النفط الخام السعودي، كما تتضمن ضمانات لتزويد الولايات المتحدة بالنفط[1].

وعقب مباحثات سرية دامت إسبوعاً كاملاً في جنيف. وحسب ما ذكرته مجلة MiddleEast (Economic Servay) تم التوصل إلى إتفاق نهائي لنقل ملكية شركة أرامكو نهائياً في 1976/8/11، وإن هذا الإتفاق يسري إبتداءاً من أول كانون الثاني عام 1976م[2].

ومع كل ما تقدم كان الأمر ما يزال غير واضح ،وكان هناك حديث عن استمرار المفاوضات ، فقد صرح اليماني لصحيفة الحوادث البيروتية في الرابع عشر من كانون الثاني عام 1977 فقال :

" **لقد توصلنا مع الشركة الامريكية المالكة لأرامكو إلى إتفاق شامل على جميع النقاط الرئيسة ولم يبق إلا الصياغة وبعض النقاط الفرعية ، ولأن موعد نفاذ الإتفاقية الجديدة له مفعول رجعي منذ كانون الثاني (يناير) 1976م لذلك فإن عنصر الإستعجال مفقود لنا بالنسبة لنا كسعوديين...**"[3].

وفي الوقت نفسه عاد اليماني في العاشر من تموز من العام نفسه ،يتحدث عن إستمرار المفاوضات لتملك الشركة ويبرر طول المدة بـ " **أن طول الفترة التي إستغرقتها المفاوضات الخاصة بإنهاء إجراءات إمتلاك المملكة لبترولها مع شركة أرامكو يرجع إلى أن هذه المفاوضات تستهدف الحصول على أقصى المكاسب لبلاده** "[4].

إلا إن الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية عاد بعدها ليتحدث عن إتفاق مبدأي وليس عن التوصل نهائي فقد صرح في العشرين من الشهر نفسه:

" **إن حكومته قد إتفقت مبدئياً مع مجموعة من الشركات الأمريكية العاملة لديها على الإستيلاء الكامل على الحصص الباقية للشركات في المملكة العربية السعودية مقابل مئتين وخمسين مليون دولار نقداً، كما ستحصل شركة أرامكو على خصم قدره إثنا عشر سنتاً أمريكياً لكل برميل فقط تحصل عليه من مناطق امتيازها السابقة**"[5].

وفي الربع الأخير من عام 1978م جرت مفاوضات بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو، تركزت على نسب تحميل النفط الخام الخفيف إلى الثقيل والمتوسط في صادرات النفط السعودية،

---

[1] **المصدرنفسه ، صوت الطليعة ، العدد (13-14) ، المصدر السابق ، ص151 .**

[2] **سجل العالم العربي لعام 1976وثائق ، احداث سياسية ، دار الابحاث للنشر ،بيروت ، ص 68.**

[3] **حديث صحفي للسيد احمد زكي اليماني وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية حول مؤتمر الاوبك الاخير وقضايا نفطية ، في : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 10، السنة الثالثة، جامعة الكويت ، نيسان 1977، ص ص 188-189.**

[4] **صوت الطليعة، ع 15-16، السنة الرابعة، تشرين أول 1977، ص 138.**

[5] **مجلة دراسات الخليج والجزيرة، العدد 9، السنة الثالثة، جامعة الكويت ، كانون الثاني، 1977، ص 192.**

وربما كان هذا هو موضوع النقاش الأخير قبل توقيع الإتفاق الخاص بالتسليم والتسلم بين الحكومة السعودية والشركات المالكة لأرامكو في ضوء تزايد الشكوك حول إستعداد الشركات لإستخراج مخصصاتها التصديرية الكاملة البالغة (7) ملايين برميل يومياً[1].

وفي عام 1979م أعلنت الحكومة السعودية رسمياً عن تملكها الكامل لشركة أرامكو إلا أنه في اليوم نفسه نفى مكتب أرامكو في نيويورك إعلان الحكومة السعودية وقال إن اتفاقا بهذا المعنى لم يحدث بعد[2]. وفي بداية شهر سبتمبر (أيلول) 1979م عادت الحكومة السعودية وأعلنت مرة اخرى تملكها الكامل لشركة أرامكو وقال اليماني لوكالات الأنباء :

" **إن تفاصيل الإتفاق بين المملكة والشركة غير قابل للنشر**"[3].

ولكن في الحقيقة أن الإتفاق الحقيقي لم يتم إلا في عام 1980م إذ أصبحت كافة موجودات الشركة تحت سيطرة الحكومة السعودية، وبأثر رجعي يعود إلى كانون الثاني عام1976م كما تغير إسم الشركة إلى شركة الزيت العربية السعودية–أرامكو السعودية[4].

ومع أن الإتفاقية لم تنشر بصورة رسمية، إلا أنه أعلن عن بعض جوانب الإتفاقية حيث تضمنت ما يلي:

أولاً: قيام الحكومة السعودية بتقديم تعويضاً لأرامكو مقداره ستة مليارات دولارات، على أن يدفع 1،5 مليار دولار منها كقيمة مباشرة للموجودات وحسب قيمتها الدفترية 4،5 مليار الباقية يسجل بأسعار تفضيلية.

ثانياً: يبقى إسم الشركة، كما كان مسجلاً كشركة أمريكية، مما يؤهلها التمتع بالحماية القانونية والسياسية في بلدها الأصل – أمريكا –.

ثالثاً: إشراف أرامكو الكامل إدارياً على الشركة.

رابعاً: تمتع أرامكو بالدور الأكبر في تسويق النفط السعودي وعلى أن تحصل عليه بأسعار تفضيلية مخفضة.

خامساً: تعرض المناقصات الحكومية المتعلقة بالمشاريع الخاصة المتعلقة بالنفط وصناعته على أرامكو وشركاتها.

سادساً: قيام أرامكو بالأشراف على التوظيف وعلى المؤسسات الخدماتية التابعة للشركة[5].

---

[1] **الصباب، المصدر السابق،ص 241.**
[2] **عامري، المصدر السابق، ص 6 .**
[3] **القحطاني، المصدر السابق ، ص 18 .**
[4] **اف. اف. ماشين وباكوفليف، الخليج العربي في خطط الغرب، ط1، مركز الدراسات، بيروت ، 1993، ص 143**
[5] **القحطاني، المصدر السابق ، ص 19 .**

ومع ذلك كله فإن الوزير السعودي اليماني، كان قد أحجم عن وصف هذا الاتفاق على موجودات شركة أرامكو بإعتباره تأميماً فقد قال:" **إن شراء المملكة العربية السعودية للأسهم الأمريكية في شركة أرامكو يحافظ على العلاقات الطيبة بين شركات البترول الأمريكية والمملكة العربية السعودية**" ويضيف قائلاً: " **إن الشركات الأمريكية ستستمر في الحصول على البترول السعودي**"[(1)].

من جانب اخر ، اعلن مكتب الشركة في واشنطن ارتياحه لأنه تلقى من الحكومة السعودية مقدار التعويض النقدي عن تحويل كل اصولها ، كما طمأن المساهمين في الشركة على ان عمليات الانتاج في العربية السعودية ستستمر دون تغير اساسي[(2)].

وهكذا فقد استمرت الشركات النفطية الامريكية التي كانت ضمن ارامكو تؤدي دورها الرئيسي في تطوير وتسويق نفط المملكة العربية السعودية وحصلت على مبالغ من الارباح في عام 1980 قدرت ب(1919) مليون دولار [(3)].

المصادر:

الوثائق :

سجل العالم العربي ، وثائق، أحداث سياسية،دار الأبحاث والنشر،بيروت ،1976

الكتب العربية:

1.د. أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة، 1979م.

2.أحمد عسه، معجزة فوق الرمال، ط1، المطابع الأهلية اللبنانية، 1965م.

3.اف.اف.ماشين وباكوفليف، الخليج العربي في خطط الغرب، ط1، مركز الدراسات، بيروت، 1993.

4.الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط – الإحتكارات الدولية، ط1، دار الف باء، بيروت 1984.

5.الكسي فاسيليف، تأريخ العربية السعودية، ترجمة: خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، طبع في الأتحاد السوفيتي، 1986.

6.أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: د. أسعد رزوق، ط1، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، بيروت، 1976.

[1] صوت الطليعة، العدد 13-14، السنة الرابعة ، تشرين الثاني 1976، ص 157.

[2] كلود فوييه، النظام السعودي بعد ايران ، ط1 ، الوكالة العالمية للطباع والنشر، 1983 ، ص 51 .

[3] عبدالمنعم السيد علي ، الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع اقطار الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1987 ، ص 94 .

7. ا.ي.باكوفليف، السعودية والغرب، ط1، الحقيقة برس، 1991 .
8. ا.ي. باكوفليف ومجموعة من الباحثين السوفيت، مرحلة جديدة في العلاقات الإقتصادية بين العربية والسعودية من كتاب " الدولارات النفطية"، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1987.
9. بوندرافسكي، سياستان أزاء العالم العربي، ترجمة: خيري الضامن، دار التقدم، طبع في الإتحاد السوفيتي، 1975.
10. جان جاك بيربي، جزيرة العرب، تعريب: نجدة هاجر وسعيد الغزا، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960.
11.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي- تأريخ الامارات العربية 1914–1945، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973.
12.جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط، تعريب: نجدة هاجر وإبراهيم عبد الستار، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت، 1961.
13.خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج2، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.
14.س.هندرسون، ماذا بعد الملك فهد، دار الحرية، 2000م. أو على موقع الأنترنت: www.alhramain.com/text/kotob/82/txt/5.htm.
15.د. طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج العربي منه 1928–1939، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
16.عبد الرحمن منيف، مبدأ المشاركة وتأميم النفط العربي، مؤسسة 14 أكتوبر، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، عدن، 1973.
17.عبد اللطيف عامري، دخان الريالات، منظمة الثورة الأسلامية في الجزيرة العربية،(م .د) 1982 .
18.عبد الله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، ط1، الرياض، 1986.
7. عبدالمنعم السيد علي ، الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع اقطار الخليج العربي ، سلسلة الخليج العربي والعالم (2)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1987 .
8. فهد القحطاني، اليماني وآل سعود، ط1، دار الصفا ، لندن، 1988.
9. فهد مسعود الحمود، ثروات السعودية وسبل الاستقلال الأقتصادي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1981.

10.كلود فوييه، النظام السعودي بعد إيران، ط1، الوكالة العالمية للطباعة والنشر، 1983 .
11. محمد لبيب شقير و د. صاحب ذهب، إتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، ج 1، ط2، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، (ب ت).
12. ناصر السعيد، حقائق عن القهر السعودي، ط1، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1988، أو على موقع الأنترنت www.alhramain.com/text/kotob/20/txt/13/2.htm

الرسائل الجامعية:

1. خلود خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي منذ عام 1975، اطروحة ماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1983.

البحوث:

1. د. عباس جبار الشرع، السياسة النفطية السعودية والمصالح الأمريكية الغربية، بحث منشور في مجلة الخليج العربي، العدد (1)، المجلد (24)، السنة العشرون، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1992.

الدوريات العربية:

1. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 9، السنة الثالثة، جامعة الكويت، كانون الثاني 1977
2. ------- ، العدد10 ، السنة الثالثة ، جامعة الكويت ، نيسان 1977
3. مجلة صوت الطليعة ، العدد 10 ، السنة الثالثة ، تموز ، 1975
4. ------- ، العدد12، السنة الثالثة ، نيسان ، 1976
5 ---------- ، العدد13-14 السنة الرابعة، تشرين ثاني، 1976.
6 ---------- ، العدد 15-16، السنة الرابعة ، تشرين الأول، 1977.